



لمنظمة العفو الدولية

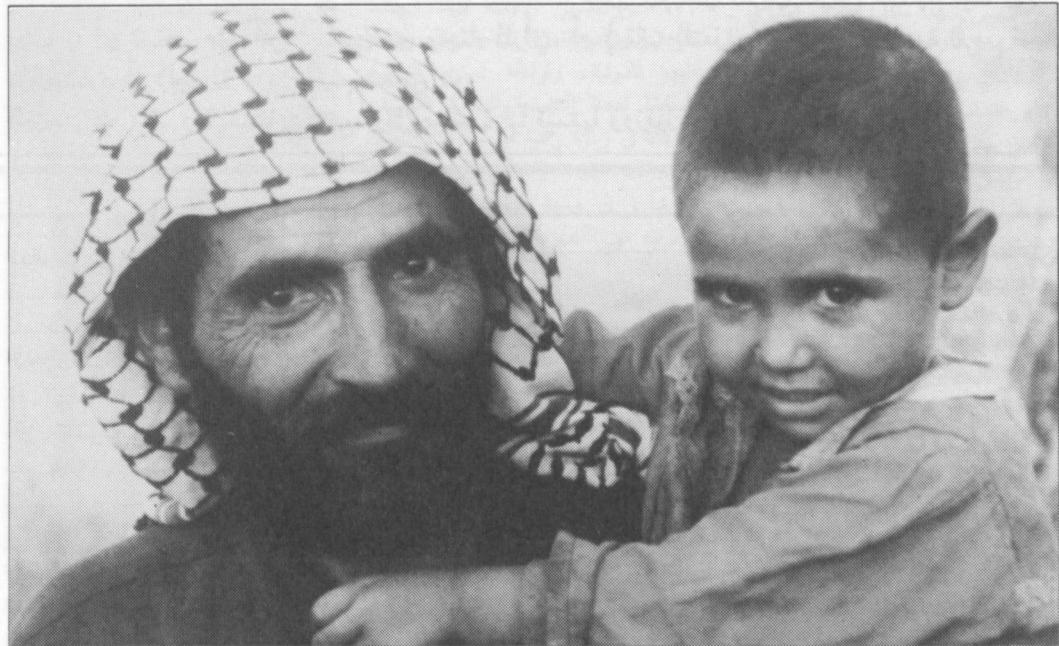
المملكة المتحدة

نتائج التحقيق في وفاة طالب اللجوء السياسي الزائري تفيد أن ضباط السجن قد قتلوه

أفادت النتائج التي توصل إليها المحققون في التحقيق الذي أُجري في يوليو/تموز ١٩٩٣ في وفاة أوهومسيي لومومبا، طالب اللجوء السياسي الزائري، في سجن بتنوفيل بلندن، بأنه قُتل دون وجه حق بسبب استخدام «الأساليب غير المشروعة والملحوظة إلى القوة المفرطة في محاولة السيطرة عليه وتهديته». وفي ديسمبر/كانون الأول قرر مكتب النائب العام علم توجيه أي الاتهامات إلى أي ضابط من ضباط السجن لعدم كفاية الأدلة. وأوماسيسي لومومبا هو ابن آخر باترس لومومبا، أول رئيس وزراء زائير الحالية، الذي اغتيل عام ١٩٩١. وكان قد طلب اللجوء السياسي إلى إنجلترا في سبتمبر/أيلول ١٩٩١، ثم اعتُقل وظل من سبتمبر/أيلول حتى توفي في ٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١ حبيساً في زنزانا يقضى بها أكثر من ٢٠ ساعة كل يوم، وقد اعتبره حالة اكتتاب وقلق. وقد لاق أوهومسيسي لومومبا حتفه أثناء مقاومته ضباط السجن الذين حاولوا خلع ملابسه بالقوة، وشهد طيب السجن بأن العاملين بالسجن واصروا عاولاتهم لتقيد حرركته وتهديته بالقوة حتى بعد أن تراخت أطرافه وهذا. هذا وقد ثبتت منظمة العفو الدولية الحكومة على الشروع في إجراء تحقيق على مستقل ومحايد في وفاة أوهومسيسي لومومبا في الحجز، وعلى مراجعة إجراءات اللجوء السياسي لضمان تمشيتها مع المعايير الدولية (انظر الوثيقة رقم: EUR 45/13/93).

أضواء

ذكر مقالة «تحت الأضواء» هذا الشهر على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأطفال، ولكن أن تقوموا بالتحرك إزاء بعض الحالات الواردة فيها (انظر الصفحتين من ٣ إلى ٦).



عرب الأهوار في خطير: منظمة العفو الدولية نحت الحكومة العراقية على الكتف عن اضطهادها لسكان الأهوار في جنوب العراق. ويؤكدكم أن تساعلوا في هذا الجهد. انظروا «المناشدات العالمية» الواردة في صفحة ٧

غواتيمala

جنديان مسجونان يتراجعان عن شهادتهما ضد «فرق الموت»

كان جنديان سابقان في الجيش الغواتيمالي قد وعدا بالإدلاء بمعلومات تدين كبار ضباط الجيش بهمزة المشاركة في عمليات تسبت إلى «فرق الموت»، وما الآن يرزاكان في السجن ويكتشيان أن يقتلا.

في ١١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ غُقد مؤتمر صحفي طارئ في سجن باغونتيتو بمدينة غواتيمala سيتي، أعلن فيه جنديان سابقان محكوم عليهما بالسجن مددًا طویلة بتهمة قتل مواطن أمريكي يُدعى مايكيل ديفين عام ١٩٩٠، وهو فرانشيسكو سولبال سانتاكي وتيورثيو إرنانديز، أن بعض كبار المسؤولين العسكريين قد أموّلوا بقتل المواطن الأمريكي المذكور ومحو ٥٠ آخرين، باعتبار ذلك جانباً من جوانب عملهما في إحدى «فرق الموت».

وقد تحدثت بالتفصيل عن قيام رجال الاستخبارات العسكرية، من الفرقa جي. ٢. بتعذيب الأشخاص الذين يعتبرهم الجيش من العناصر «التخريبية» بالصلوات الكهربائية أشلاء زنزاته في سجن الاحتياط بالمنطقة رقم ١٨، وكان تربطه به روابط الصداقة؛ استجوابهم، ثم قتلتهم طعنًا أو خنقًا، ثم ألقوا جثثهم في مقابر سرية. كما أعلنا أنها سوف يذكران كما غير على ثلاثة سجناء آخرين قتل في

وقت لاحق في نفس السجن. وقد صدر الحكم بحبس حارسين وأحد وكلاء مدير السجن لاتهامهم بالتورط في قتلهم، وتم تنفيذ الحكم.

ومن الندرة النادرة أن تصدر أحكام بالإدانة على متهمي حقوق الإنسان في غواتيمala، وهذه أيضًا هي المرة الأولى منذ عام ١٩٧٥ - في حدود علم منظمة العفو الدولية - التي يهدد فيها الجنود المسجونون بسبب هذه الانتهاكات

بالإدلاء بمعلومات تدين السلطات العليا بالتورط في ارتكابها. أما حادثة عام ١٩٧٥ فتعلق باثنين من رجال الشرطة حكم عليهم بالإعدام بتهمة قتل أحد كبار الشخصيات الغواتيمالية، فهددوا بالكشف عن تورط بعض كبار المسؤولين في أحداث القتل التي تسبت إلى «فرق الموت»، ولكنها أعدما قبل أن يتعمقا من ذلك.

وقد أرسلت منظمة العفو الدولية مناشدات إلى السلطات الغواتيمالية، حيث فيها الحكومة على ضيق حمایة الجنود السابقين وضمان الإدلاء بشهادتهم بغية التعرف على مرتکبي انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديمهم إلى ساحة العدالة.

ساعد بقلمك

إخوة لك في الإنسانية

إن مناشدة منك إلى السلطات ترتساها ضعافياً لانتهاكات حقوق الإنسان الذين تعرضوا حالاتهم فيما يليه.
بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعاقة المرة للأحد ضعافياً «للافتقاء»، أو الميلولة دون إعدام شخص ما.
الضعافيا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها وزنها.

تغزو

في العاشر من سبتمبر/أيلول الماضي صدر حكم بالسجن ثلاث سنوات على كل من أتيويغي ستيفان كودوس *Attigbe Stéphane Koudossou* وجيرارد كورمي *Gérard Akoumey* استناداً إلى «اعتراضات» متزنة تحت وطأة التعذيب.

وكان قد فُضِّل عليها يوم ٢٦ يوليو/تموز ١٩٩٣، واقتداً إلى المقر الرئيسي للدرك الوطني، وهو من أجهزة الشرطة شبه العسكرية، حيث تعرضوا للتعذيب. وفي وقت لاحق عرض التلفاز الوطني فيها ظهراً فيه وما يدعيان أنفسهما بهمة القيام بالاعتداءات بالقنابل التي وقعت مؤخراً في العاصمة لومي. وحوكمَا في أغسطس/آب بتهمة «التواطؤ الجنائي»، وإهار

المال العام وتغريب المبني».

وزعم الادعاء، استناداً إلى اعتراضاتها، أن أتيويغي ستيفان كودوسو وجيرارد كورمي - اللذين قيل أنها ينتسبان إلى أحد أحزاب المعارضة، وهو حزب «المتمرد الديمقراطي للشعب الإفريقي» - قد كلفا بتجهيز المقر الرئيسي لحزب آخر من أحزاب المعارضة، وهو حزب «لجنة العمل من أجل النهضة»، في ٢٤ يوليو.

واحتج المحامون في دفاعهم بأن المتهمين قد تعرضوا للتعذيب أثناء التحقيق السابق للمحاكمة، وارتكبا على الإلام ي اعتراضات أمنتها عليهما قوات الأمن، وطلباً من المحكمة أن تأمر بتوقيع الكشف الطبي عليهم، ولكن المحكمة رفضت ذلك، وقبلت

الاعتراضات باعتبارها دليل إدانة رغم ما زعم من أنها اثرت بالاكراه، مما يمثل انتهاكاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وكان من نتيجة ذلك أن رفض المحامون موافقة الترافع في القضية. وتدعم منظمة العفو الدولية إلى إجراء تحقيق عاجل ومحايد في مزاعم تعذيب السجينين، وإيادة محکمتها محکمة عادلة. نرجو إرسال مناشدات تدعى إلى إعادة النظر في أحكام الإدانة، وإلى إجراء تحقيق مستقل في اتهامه بتعذيبها، وإلى التأكيد بأن محكم توغوا لن تنهك «اتفاقية مناهضة التعذيب» وغيرها من ضرورة العدالة أو العقوبة القاسية أو الإنذارية أو المهيبة»، الصادرة عن الأمم المتحدة والتي وقعتها توغوا، وذلك بعد قبول الأقوال المتردعة تحت وطأة التعذيب، وعدم اعتبارها من الأدلة القانونية؛ تُرسل المناشدات إلى العنوان التالي:

Son Excellence Monsieur le Général Gnassingbé Eyadéma, Président de la République, Palais Présidentiel, Avenue de la Marina, Lomé, Togo.



ما تيدا

ميامار

السلطات في قمع أنشطة المعارضة السياسية السلمية، منذ استعادة العسكريين سيطرتهم على البلاد في انقلاب عسكري وقع في أعقاب شهر من المظاهراتطالبة بالديمقراطية، والتي انتشرت في طول البلاد وعرضها عام ١٩٨٨، وقد صدرت الأحكام بالسجن لستة مدة ٢٠ سنة على العشرة الآخرين.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن ما

تيدا لم يُقبض عليها وترجع بها في

السجن إلا بسبب انتشتها السلمية في

إطار «الرابطة القومية للديمقراطية»،

وهي الحزب الذي تم تأسيسه في أثناء

الحركة المناهضة بالديمقراطية في عام

١٩٨٨ والذي يتمتع بتأييد شعبي واسع

الطلاق.

ما تيدا *Ma Thida*: طيبة في السابعة والعشرين من عمرها، ومن كتاب القصة القصيرة المشهورين. وقد هي القبس عليها يوم ٧ أغسطس/آب ١٩٩٣، وهي تقضي حالياً حكماً بالسجن لمدة ٢٠ سنة، صدر عليها في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول.

وما تيدا تشغّل مكانة بارزة في صفوف المعارضة السياسية في ميانمار؛ وكانت قد عملت مديرية للحملة الانتخابية التي خاضتها أولئك سان سوك، الحائزة على جائزة نوبل للسلام وأحد أعضاء المؤسسين «للرابطة القومية للديمقراطية»، وهي حزب المعارضة الرئيسي في ميانمار، وإحدى سجناء الرأي.

وقد أتى القبس على ما تيدا مع ١٠ أشخاص آخرين، واحتجزوا في عزلة تامة عن العالم الخارجي حتى موعد محاكمتهم في ٢٧ سبتمبر/أيلول بتهمة «تهديد الاستقرار الداخلي»، والاتصال بتنظيمات غير مشروعة، وتوزيع مطبوعات محظوظة.

وقد حكم الأشخاص الأحد عشر جميعاً بموعد قانون تستخدمه

العراق

اضطرب آلاف الرجال والنساء والأطفال من يعيشون في الأهوار في جنوب العراق إلى الفرار من منازلهم بسبب تكثيف الاعتداءات العسكرية على المدنين من جانب القوات الحكومية العراقية.

حقوق الإنسان بالأمم المتحدة الأمين العام للأمم المتحدة إلى المخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء جهاز محلي يتول رصد مراعاة حقوق الإنسان داخل العراق؛ ومتزال

هاجمت طائرات المليكيتر المسلحة أحد احتفالات الزفاف في قرية الأجير في أهوار العارة، مما أدى إلى قتل العرس وبعدها عدو اندلاعات في قلق بالغ بسبب عدم اتخاذ أي خطوات عملية في هذا الصدد. وقال أحد شهداء العرس، وهو الأطفال. وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣،

يعيش حالياً في جنوب إيران: «إن إلى أن تطلب من الأمين العام «توفير الموارد البشرية والمالية الازمة دون إعطاء المشروع في هذه العملية.

ونظراً للعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، نرجو إرسال مناشدات إلى الممثل الدبلوماسي للعراق في بلدكم تطلبون فيها من الحكومة العراقية أن تكتف فوراً عن القبض التعسفي على أي شخص، وعن تعذيب المدنين في الأهوار الغربي من البصرة. وقد «اختفى» آخرون عقب القبض عليهم، وتعرض آخرون للتعذيب ثم أعدموا.

وفي مارس/آذار ١٩٩٣ دعت لجنة الجنوبية، وإعدامهم خارج نطاق القضاء.

منظمة العفو الدولية

قوات الجيش في سري لنكا تقبض على ٦٨ طفلاً

كثيراً ما يعاني الأطفال حينما يقع آباءهم ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان؛ أما في هذه الحادثة التي جرت في سري لنكا، فقد كان ضحايا الانتهاكات هم الأطفال أنفسهم، إذ كان ضمن «المختفين» قرابة ٧٠ طفل. في ٩ سبتمبر/أيلول انتشرون جنود مسلعون في أربع قرى بمقاطعة باتيكالوا في سري لنكا، وأمروا سكانها بالخروج من منازلهم والتجمع في الطريق، وهددوهم بالقتل ما لم يمثلوا للأوامر، ثم أقيد أهالي القرى إلى معسكر للجيش، ومالبث أن ترأت منه الصرخات والآيات. ومنذ ذلك الحين «اختفى» ٦٨ طفل - من بينهم طفلة رضيعة تبلغ من العمر ١١ شهراً وأطفال آخرون لا تزيد أعمارهم عن عام أو عامين - بالإضافة إلى حوالي ١٠٠ من البالغين، كثيرون منهم تزيد أعمارهم عن ٤٠ عاماً. ولدى منظمة العفو الدولية قائمة باسماء جميع الأطفال الذين ورد أن قوات الجيش قد أسرتهم.

أما القرى الأربع التي وقعت فيها هذه الحوادث فهي ساتوروكوندان، وبانيشابادي، وبيليارادي، وكوكوفي. والجدير بالذكر أن عشرات الآلاف من الأشخاص قد «اختفوا» إلى احتجازهم في سري لنكا منذ احداث حدة الصراع بين القوات الحكومية والأنفصاليين التاميل في عام ١٩٨٣.

كما اقررت جماعة التاميل الانفصالية المسلحة، المعروفة باسم «جبهة تحرير تاميل عيلام»، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ثبتت قتل مئات المدنيين، بينهم الأطفال، بصورة متعمدة وتعسفية، بالإضافة إلى تعذيب السجناء وقتلهم، واحتطاف الأشخاص بفرض الحصول على فدية.

كيف يمكن المساعدة

يمكنك كتابة مناشدات بخصوص حادثة «اختفاء» ٦٨ طفلاً من مقاطعة باتيكالوا في سبتمبر/أيلول ١٩٩٠، تتضمن حث السلطات على إجراء تحقيقات شاملة ونزاهة بشأن الحادثة، وتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة. ثم ترسل مناشدات إلى:

President D.B Wijetunga
Presidential Secretariat,
Republic Square, Colombo,
Sri Lanka.

تحت الأضواء

الأطفال تحت وطأة الرعب
الصغار يcabدون انتهاكات حقوق الإنسان بجميع أنواعها



أطفال وصية في بورغوا يقفون أسلف ملصق يدعو إلى «استصال شائكة للمجرمين». ويذكر أن ٢٨٠٠ طفل قد قتلوا في كولومبيا خلال عام ١٩٩١ © تيودور دوس - جي بي يكتشر/اسكت



هذا هو الإعلان المرعى الذي عم وسط مدينة بورغوا في كولومبيا خلال الصيف الماضي، والذي (يدعو) أطفال الشوارع وغيرهم من «المجرمين» لحضور جنازتهم. ولاحظ أن طباعة متنها، وقد ورد ما يفيد بأن أصحاب المصانع المحلية وأصحاب محلات التجارية وجماعات رجال الأعمال هم الذين قاموا بإعداده وتوزيعه وقد غلقت عشرات من هذه اللالات في المدينة ليلاً، وبينما بدا هؤلاء الصغار المتسلولون في الشارع حاملين أكياس الغراء، وكانتهم غالكون عن هذا الوعيد، كان هناك من يدرك أن هذه التهديدات ليست جوفاء، وأن مطلقيها جادون في يهددون به، فكولومبيا واحدة من الدول التي تبلغ فيها جرائم القتل أعلى معدلاتها في العالم أجمع؛ في عام ١٩٩١ وحده قُتل في كولومبيا قرابة ٢٨٠٠ طفل.

ونظر إلى أطفال الشوارع، الذين يضطرون في كثير من الأحيان إلى ارتكاب جرائم صغيرة لكي يعيشوا أنفسهم، بوصفهم من «غير المرغوب فيهم اجتماعياً». وكثيراً ما يقوم رجال الأعمال والمصانع وأصحاب المحلات التجارية المحليون، من يرون أن وجود هؤلاء الأطفال يتسبب في نقلهم ويزور زبائنهم، بدعم «فرق الموت» فيما تندى من «عمليات التطهير الاجتماعي» وثمة دلائل تشير إلى أن «فرق الموت» هذه تتألف من أفراد في قوات الشرطة الوطنية.

بل إن نطاق المجاالت قد امتد ليشمل من يحاولون التهوض بحياة بعض الأطفال والشباب يحصلون بالرصاص في الشوارع. وخلال الشهرة الستة الأولى من عام ١٩٩٣ وحده قُتل ما يزيد عن ٣٠٠ من الأطفال والراهقين في ولاية ريو دي جانيرو. وقد جرت إحدى حوادث القتل هذه في يوليو/أتموز ١٩٩٣، حيث قام مسلحون - زعم أنهم ضباط شرطة - بإطلاق النار على مجموعة من ٥٠ طفل كانوا ينامون في العراء بالقرب من كنيسة كانديلاريا في ريو دي جانيرو. وقد لقي خمسة أطفال مصرعهم على الفور في مكان الحادث، بينما قُتل اثنان آخران في مكان مجاور، وتوفي صبي ثامن متأثراً في اجتذاب ما يزيد عن ٢٠٠ طفل، ولكن على مدى أربعة أشهر، في الفترة من مايو/أيار إلى سبتمبر/أيلول ١٩٩٣، تعرض ١٣ من الصغار المشاركون في المشروع للقتل بإطلاق النار عليهم. وقد

عبر مستشار مجلس السلام والأمن والتنمية، في كالي عن اعتقاده بأن الجريمة إلى أربعة أشخاص، بينهم ثلاثة من أفراد الشرطة. ييد أن السلطات البرازيلية تقاضت في معظم الحالات على سلامة القائمين عليه والأطفال المشاركون فيه.

وفي غوايايلا، مثلها هو الحال في البرازيل وكولومبيا، لا تقتصر مخاطر الانتهاكات على الأطفال والضرب والتغريب والقتل على أيدي السلطات، كثيرة ما تمت إلى من يحاولون تقديم يد العون لهم. فقد جلأت قوات الأمن إلى تواتر من بلدان أخرى مثل البرازيل وغواتيمالا، حيث تسفر الأوضاع العاملين في دار «كانزا ليانز» (وهي مل佳ة في البرازيل لا يزال مئات الأطفال في المدينة غواتيمالا يستبي)، والذين يواصلون ضغوطهم من أجل تقديم المعذبين على حقوق الأطفال إلى ساحة العدالة.

وتطالب منظمة العفو الدولية بإجراء تحقيقات شاملة بخصوص جميع عمليات القتل التي استهدفت أطفال الشوارع، وبتقديم الجناء إلى ساحة العدالة. كما حثت المنظمة السلطات على إضافة إلى ضمان توفير الحماية الملائمة والكافية من قبل الدولة لأطفال الشوارع، وغيرهم من ضحايا ممارسات العنف التي تتهاجمها الشرطة، بالإضافة إلى من يذلون بشهادتهم عن هذه الممارسات.

الأطفال ضحايا انتهاكات حقوق

أكبر عدد مؤكد من هذه الإعدامات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعدم خلال عام ١٩٩٣ ثلاثة أحداث جائين (اثنان من السود والثالث من أصل أمريكي لابني)، مما يعد انتهاكاً للمعايير الدولية، التي تحرم إعدام من كانوا دون الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة.

وقد ذكر الأمين العام لمنظمة العفو الدولية بير سانيه، في خطاب ألقاه في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي أمام مؤتمر قومي عن الأطفال، نظمه فرع منظمة العفو الدولية في بريطانيا - ذكر أن المنظمة سوف تواصل جهودها من أجل لفت الأنظار إلى المتطلبات الخاصة للأطفال الذي يتعرضون للتعذيب أو الإعدام أو غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

ومضى بير سانيه قائلاً إنه «حتى هذا الوقت من العام الحالي وحده، أصدرت منظمة العفو الدولية ٥٠ مناشدة عاجلة أو أكثر بخصوص أطفال أو أحداث كانوا عرضة للخطر».

حملة منظمة العفو

يعمل الأطفال مكاناً بارزاً في الحملة الدولية الكبرى التي تقوم بها منظمة العفو الدولية حالياً، والتي تدور حول أعمال القتل السياسي وظاهرة «الاختفاء». ومن بين الحالات التي سلطت عليها الأضواء في هذه الحملة حالة صبي عراقي في الخامسة عشرة كان ضمن مئات الأطفال الأكراد الذين «اختفوا» أو شجعوا دون محاكمة، أو أحتجزوا كرهائن، أو غلبو أو أعدموا، وكان بعضهم قد اختطفوا من مدارسهم. وهناك حالة أخرى لفتة في سن المراهقة من جمهورية البوسنة والهرسك، تدعى مرسادا، وكانت قد اعتقلت مع شقيقها وفاة أخرى، ثم قام أفراد من الجماعات الصربية شبه العسكرية باقتيادهن إلى مبني كان فيما مضى فندقاً، حيث اغتصباهن. وقد أطلق سراح شقيقة مرسادا والفتاة الأخرى، أما هي ذاتها فلم يرها أحد منذ ذلك الحين.

وهناك حالات أخرى يمكن من خلالها تسليط الأضواء على المخاطر الأسوأ نطاقاً التي يتعرض لها الأطفال في بلدان بعينها، مثل حالات أطفال الشوارع في البرازيل، والأعداد الكثيرة من الأطفال الذين سقطوا قتيلاً أو جرحى برصاص قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ييد أن



الشقة المكونة للطفل بلا أحمد، البالغ من العمر ثانية أعوام، والذي قُتل مع أبيه على أيدي قوات الأمن في كشمير في ١ أغسطس/آب ١٩٩٣

ما يتعرضون للمضايقات والتهديدات

والاعتداءات العنيفة. خلال العام الماضي ظهرت في شارع بوغوتوا في كولومبيا إعلانات «تدعم» أطفال الشوارع إلى حضور جنازتهم. وتردد أن مصدر هذه «الدعوات»، التي هددت «باستئصال شأفة المجرمين» (انظر الصفحة السابقة)، هو جماعات الاتخاف أو القتل المتعمد أو عمليات الانتقام الجماعي. وكم شهد الناس وقع مثل هذه الحوادث في شتى أنحاء العالم، من أفغانا إلى اليونان، ومن بيرو إلى أيرلندا الشالية، ومن سري لنكا حتى إسرائيل والأراضي المحتلة.

وفي كثير من الأحيان يقع الأطفال ضحايا لذلك مجرد أنهم يعيشون في بيئة السوء على المدى البعيد. فحينما يخضع الأطفال للتعذيب وضروب العاملة السيئة في السجن، أو يُرغمون على مشاهدة أبيائهم أو أمهاتهم أو غيرهم من أقاربهم وهم يُسامون خسفاً وبكابدون الذل والهوان، فإن ذلك قد يصيّبهم بصدمة نفسية ريا تسبب لهم اضطرابات نفسية شديدة ومتينة.

وثمة دول جد قليلة ما برحت تفرض على الأطفال أعلى المقومات وأشدتها إهداها للأدبية، إلا وهي عقوبة الإعدام. فعلى مدى الأعوام العشرة الأخيرة، علم بأن سبع دول في شتى أنحاء العالم قامت بإيقاع الفقر إلى الخروج إلى الشوارع لكي يعولوا أنفسهم أو عائلاتهم، قيلعنون تلقائياً من المحاكم عقاباً لهم على جرائم كانوا لا يرثون أحدها حينما ارتكبواها. وكثيراً

في الساعات الأولى من فجر يوم ١٢ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣، كان الطفلان أيلاردو جونيور، البالغ من العمر ست سنوات، وأخيه ماتيلين البالغة من العمر عشر سنوات، ينامان في أمان في منزل جدتها وخالتها في ضاحية بيتان أجين بمدينة بوتوان سيتي في الفلبين. وفي الساعة الثانية والنصف فجراً استيقظ أهل البيت على جبلة وضوضاء في الخارج، وتعالت أصوات تأثرهم بفتح الباب. غير أن الجدة، التي تملّكتها الفزع، رفضت التصياع للأمر. وما هو إلا أن التحطم المنزل ما يزيد عن ١٢ رجلاً مسلحاً، وأمسكوا بالطفلين وخالتها، التي تبلغ من العمر ٢٠ عاماً. أما الجدة فلم تهلك نفسها من هول المفاجأة وراحت تتسلل إلى المسلمين أن يتركوا ابنتها وخذلها وشأنهم، ولكن أحد المسلمين قال إنهم يتفانون ما لديهم من أوامر، ثم ألقى بالطفلين وخالتها في سيارة انطلقت بهم مسرعة تحت جنح الظلام؛ ولم يرحم أحد منه ذلك الحين.

ويعتقد أقارب الضحايا أن الأطفال اخْتُنَّ على أيدي مسلحين يعملان لحساب الجيش بهدف إرغام أبوهما - اللذين يُرّعِّمُانْ أنها يتميّزان إلى إحدى جماعات المعارضة المسلحة - على تسليم أنفسهما إلى السلطات.

بيد أن هذين الأطفال كانوا «محظوظين». بعد احتجازهما لمدة ثلاثة أسابيع في معتقلين مختلفين، تم إطلاق سراحهما وسراح خالتها، في حين أن القالية العظمى من «يختفون» في آية منطقة في العالم قلما يُعثر عليهم أحياء. وما يقرب الأطفال في مختلف دول العالم يتعرضون للتعذيب أو «الاختفاء» أو إزهاق أرواحهم أو الزج بهم ظلماً في غياهب السجون على أيدي قوات الأمن الحكومية، وذلك لإرغام آبائهم على الاستسلام أو الإدلاء باعترافات.

وهناكأطفال آخرون يستهدفون عمداً لانتهاكات حقوق الإنسان إذ يتعلّّنون مصدر خطر اجتماعي أو سياسي في نظر من يدّهم مقاليد السلطة. ففي غضون حملة مكافحة التعرّد شتّت في غواتيمالا عام ١٩٨٢ ضد المشردين المناهضين للحكومة، قال أحد أفراد قوات الأمن في حديث أدلّ به إلى صحفي أجنبي: «بنغي عليك أن تقتل الأطفال الذين في سن العاشرة أو الثامنة أو الخامسة. يجب أن تقضي عليهم لأنهم سمعوا ما يريدونه آباءهم وسوف ينفلونه».

الإنسان في شتى أنحاء العالم

هؤلاء في حاجة مساعتك

تواصل منظمة العفو الدولية إيراز حالات الضحايا من الأطفال في تصدره من تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك في سياق ما تقوم به من حملات لمواجهة هذه الانتهاكات. ويمكنك أن تساعد في هذه الأنشطة من خلال متابعة الحملة الدولية لمناهضة أعمال القتل السياسي والاختفاء، وهي الحملة التي تنظمها منظمة العفو الدولية تحت شعار «ضحايا وراء ستار الكذب»، ومن خلال إرسال التاشدات حسياً تفضي الفرورة. كما يمكنك القيام بأنشطة بخصوص بعض الحالات التالية:

الفلبين: يرجى منك كتابة مناشدات تropic فيها بإطلاق سراح الطفلين، وحالتها المشار إليهم في المقال والذين القيدوا من متزعم في ضاحية ييتان أجين بمدينة بوتوان سيتي، وتحت السلطات على إجراء تحقيق شامل بخصوص ملابسات اختطافهم واحتفائهم، وترسل التاشدات إلى:

**President Fidel V. Romas,
Malacañang Palace, Manila
Philippines.**

الهند: يرجى كتابة مناشدات تبرع عن مشاعر القلق بخصوص البلاطات المستمرة عن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي ترتكبها قوات الأمن في كشمير، وأقربها عهداً مقتل بلا أحمد، البالغ من العمر ١٥ سنوات، وأبوه، ويرجى أن تضممن التاشدات حتى السلطات على إجراء تحقيق واب بخصوص الحادثة؛ ترسل التاشدات إلى:

**Mr V. Krishna Rao, Governor
of Jammu and Kashmir,
Office of the Governor,
Srinagar, India**

الصين: يرجى كتابة مناشدات تحيط السلطات على إطلاق سراح تنسين ديكوبونغ، وغيرها من احتجزوا دونما سبب سوى ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية الأساسية، وترسل التاشدات إلى:

**Tibet autonomous Region
President, Gyancain Norbu
Zhuxi, Xizang Zizhiqu
Renmin Zhengfu, Lasashi,
Xizang Zangzu Zizhiqu,
People's Republic of China.**



Just sitting here taking
one step at a time! Love,
Fred

أرسل فرديك لابل هذه الصورة مرفقة بي رسالة موجزة إلى أسره وأصدقائه أثناء سجنه في ولاية ميسوري. وقد أخدم في يوليو/تموز عقاباً على جريمة كان وقت ارتكابها حدةً لا يتجاوز عمره ١٧ عاماً.

الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي أمه ودأب أبوه على ضربه. وقد أدين بتهمة قتل ابنة عمه التي توفت رعايته وتنشئته، وأصدرت حكم الإعدام هيئة علفين جميع أعضائها من البيض.

وفي أعقاب إعدام فرديك لاشلي، تلقت منظمة العفو الدولية رسالة من أحد المحامين العاملين في «مركز الموارد الخاصة بعقوبة الإعدام» بولاية ميسوري، قال فيها: «إن حملة كتابة الرسائل التي قامت بها منظمة العفو الدولية كانت واسعة النطاق. فقد أفاد مكتب حاكم الولاية بأنه كان يتلقى يومياً مئات الرسائل التي تطالب باستعمال الرأفة مع فرديك. وبوفني القول بأنني اعتقد أن حاكم الولاية قد مال إلى تغليب خواوفه من رد فعل رسائل الإعلام المناوئة فضلاً عن طموحاته السياسية الخاصة، بدلاً من الإنصات إلى فيض المشاعر القلبية الدافعة من أناس في شتى أنحاء العالم...».

وقد قال بير سانيه، الأمين العام لمنظمة العفو، إن أماناً حالات لضحايا التعذيب، وأحد سجناء الرأي، وضحايا عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وعقوبة الإعدام. وهذه هي الأباط مارسة التعذيب في هذه الولاية على مدى ٦٣ عاماً. ويدرك أن لاشلي من السود، وكان عمره ١٧ عاماً وقت ارتكاب الجريمة؛ كما كان شريداً، حيث نبذته غوتسي في لاسا، والذي وردت أسماء عن أنها تعرضت للضرب إثر إلقاء القبض عليها. وقد اقيمت الراهبات إلى معتقل غوتسي في لاسا، والتي يُعتَقد أنها مارست التعذيب فيه. وبعد احتجاز تنسين في نفس السجن الذي يُعتَقد أنه مارس التعذيب عليه، انتهك للمعايير الدولية؛ كما أنه مناقض لاتفاقية حقوق الطفل،

ثمة حالات أخرى - مثل الأعداد المرروعة من حالات «الاختفاء» التي وقعت في السنوات الماضية في بلدان مثل سري لانكا وغواتيمالا - لا تسلط الأضواء فحسب على ما ابتلي به من قتلوا أو «اختفوا» من الآباء، بل إنها تعيد إلى الأذهان أيضاً وضع أولئك الأطفال الذين فقدوا آباءهم، والذين يتجرعون صنوف المعاناة هم الآخرون. في غواتيمالا اضطر بعض أولئك الأطفال الخروج إلى الشارع بحثاً عن يسد رمقهم.

وقد أشار بير سانيه الأمين العام لمنظمة العفو الدولية إلى أربع من مثل هذه الحالات في كلمة له أمام المتمرد القومي بشأن الأطفال، قال: «أعتقد أنها تساعد على توضيح المنطلق الفكري لما تقوم به منظمة العفو الدولية من أنشطة في هذا المجال».

وفي ٨ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١، اقتيد راؤول فازكيز (Raul Vazquez Hernandez)، البالغ من العمر ١٥ عاماً، إلى أحد مراكز الشرطة في مدينة فيلاهيرموزا بولاية تاباسكو في المكسيك؛ وهناك تعرض للضرب والركل والحق حتى فقد الوعي. وماذا كانت «جريمتة»؟ لا شيء سوى أنه سار بالقرب من مظاهرة مناهضة للحكومة، ولم يشارك فيها على حد قوله. وقد زعمت الشرطة أنه اعتدى على أحد الضباط، ولكنها لم تقدم مطلقاً أي أدلة تؤيد هذا الرعم، كما لم يتم عرض القضية على أيّة محكمة. وبالإضافة إلى الآلام الجسدية التي كابدها هذا الصبي، فقد خلفت هذه الحادثة لديه آثاراً نفسية عميقة.

أما تنسين ديكوبونغ (Tenzin Dekyong) عن بيته فيإقليم التبت واعتزلت أسرتها هناك لكي تلتحق بدير الراهبات البوذيات في ميشونغري؛ وكانت لاتزال راهبة مبتدئة لا يتجاوز عمرها ١٦ عاماً. وفي ١٣ مارس/آذار ١٩٩٣ أُلقت الشرطة الصينية القبض عليها، مع اثنين آخرين من الراهبات الصغار، وهي تشارك في مظاهرة مناهضة للحكم الصيني في مدينة لاسا. وأفادت الأباء أنها تعرضت للضرب إثر إلقاء القبض عليها. وقد اقيمت الراهبات إلى معتقل غوتسي في لاسا، والتي وردت أسماء عن ممارسة التعذيب فيه. وبعد احتجاز تنسين في نفس السجن الذي يُعتَقد أنه مارس التعذيب عليه، انتهك للمعايير الدولية؛ كما أنه مناقض لاتفاقية حقوق الطفل،

أقدار حقة الأطفال

ويوماً ما سوف يكون بمقدور هذه المبادرات أن تبدأ في تغيير الواقع. إن «اتفاقية حقوق الطفل» ليست مجرد نص قانوني فحسب، وإنما هي تصريح رؤية واحدة؛ ولكن كان الخط الفاصل بين الرؤى والعبارات المكررة المألوفة وهياً، فإن المبادئ التي نصت عليها الاتفاقية ذات مغزى حقيقي، فهي تحدد ماهية حقوق الطفل على النحو التالي:

مبادئ الاتفاقية

- مبدأ تمنع كل طفل بجميع حقوقه دون تمييز.
- مبدأ تقديم مصلحة الطفل على أي اعتبار آخر: ففي كافة الإجراءات المتعلقة بالأطفال، يكون الاعتبار الأول لمصلحة الطفل.
- حق الطفل في أن يحظى بالاحترام، وأن يعبر عن آرائه بحرية، وأن تولي هذه الآراء الاعتبار الواجب.
- أن من واجب الدولة أن تتكلف بالارتقاء بالطفل.

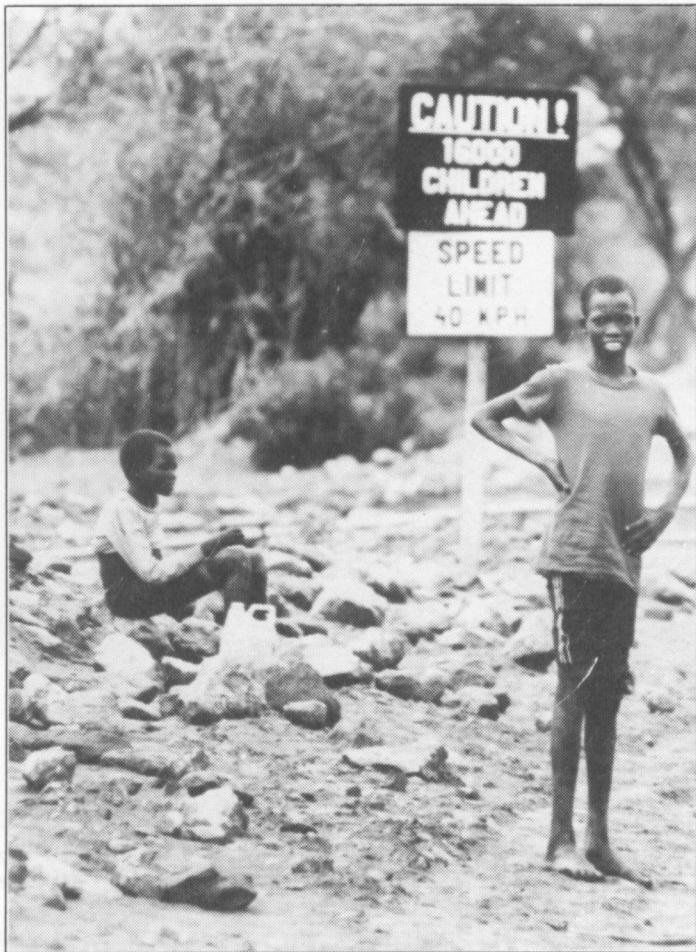
وتشكل هذه المبادئ الأربع الأساسية فلسفة الاتفاقية، فجميع الحقوق الأخرى تنبثق منها. وهي تمثل في مجموعها موقفاً جديداً إزاء الأطفال.

ومن القواعد التي أرستها الاتفاقية أن تكون هناك مهلة مدتها خمس سنوات بين إجراء المفاوضات الأولية بشأن التقرير المقدم من أحد البلدان والموعد الذي يستحق فيه تقديم التقرير التالي من الدول المعنية، وهو الأمر الذي يؤكد أهمية الرصد المستمر على المستوى المحلي.

وقد عكست نصوص الاتفاقية نفسها هذا الجانب، كما شددت عليه اللجنة المعنية بالرصد. حيث تعهد حكومات العالم، بموجب الاتفاقية، بأن تنشر مبادئ الاتفاقية وأحكامها، وكذلك بأن تتيح تقاريرها على نطاق واسع.

وتقتضي اللجنة المعنية بالرصد بأنه ينبغي تشجيع إجراء مناقشات جماهيرية بخصوص حقوق الأطفال في بلدان العالم كافة؛ وتحث اللجنة بعض المسائل المتعلقة بهذا الغرض. وفي الوقت نفسه، فإنه ينبغي إجراء جانب كبير من عملية الرصد الفعلي على المستوى المحلي.

ولعل أهم ما في هذا كله هو أن اللجنة تسعى إلى إقامة تعاون بناء مع التنظيمات غير الحكومية على المستويين القومي والدولي.



أنت الحرب الدائرة في جنوب السودان إلى تشريد ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة. وقد جذب الصراع المكروه وقوافل المهرجين على حد سواء إلى الأحياء على الشطرين، باغتار ذلك حيلة من حل القاتل. ويوجد بين النازحين عشرات الآلاف من الأطفال ... وقد لوح ١٦ ألفاً منهم إلى خضم كانوا للأجياد الواقع همالي كينيا.

© هوارد جيه ديفيز من عام منذ أن اعتمدتها الجمعية العامة القمة العالمية الخاصة بالأطفال، والذي نظمته الأمم المتحدة منذ ثلاث سنوات. والمؤشر أن هذه الأوضاع لم تحسن قط.

إلا أن الاتفاقية لا تزال تمثل أملاً ومحظياً. تصدق غالبية العظمى من دول العالم على الاتفاقية بعد خطوة أولية هامة. ومن شأن التعاون الوثيق بين اللجنة المعنية برصد تطبيق الاتفاقية من جهة، «وصندوق رعاية الطفولة» (اليونيسف) وغيرها من هيئات الأمم المتحدة فضلاً عن المنظمات غير الحكومية من جهة أخرى، أن يجعل من الصعب تمهداتها. وبذلك يمكن قيام حركة عالمية واسعة النطاق في هذا الصدد.

إن بعض دول العالم تشهد إجراء إصلاحات، حيث يتم تغيير القوانين بما يضمن توفير الحياة للأطفال وإشراكهم في بناء مجتمعاتهم. كما يجري إقامة مؤسسات لتلقي وفحص مظالم الأطفال، وتشهد المجالس النيابية في هذه البلدان تقديم استجوابات عن الحكماء من وراء إجراء تخفيضات في بتود الميزانية المتعلقة بالأطفال.

في غضون عام ١٩٩٣، سجلت منظمة العفو الدولية وقوع انتهاكات حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم. فقد وردت أخبار من ٣٥ بلداً عن حالات «اختفاء» وتعذيب وإعدام خارج نطاق القضاء راج ضحيتها أطفال أبرياء. ولا يمثل هذا الرقم سوى الحالات التي ثبتت إلى علم منظمة العفو الدولية؛ والأرجح أن الرقم الحقيقي أكبر من ذلك بكثير.

وفي سياق حملة دولية كبيرة تهدف إلى الحيلولة دون وقوع مثل هذه الانتهاكات وحماية حقوق الأطفال، أصدرت الأمم المتحدة «اتفاقية حقوق الطفل» في عام ١٩٨٩. وكانت المقالة الثانية هو توماس هامربرغ الذي سبق له أن شغل منصب الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، وكان حتى وقت قريب يشغل منصب الأمين العام لمنظمة «انقذوا الأطفال» (رادا بارنين) السويدية، كما ظل عضواً في لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١، وهو يشغل حالياً منصب نائب رئيس هذه اللجنة.

في هذا المقال، يستعرض توماس هامربرغ الأفكار والمبادئ التي انبثقت منها «اتفاقية حقوق الطفل»، كما يتناول بالتفصيم آثار الاتفاقية.

لم تلق أية معاهدة من المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان مثل هذا القبول الإيجابي الذي حظيت به اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

فقد اعتمدتتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في توقيعها في ١٩٨٩، وفتحت باب التصديق عليها في مطلع عام ١٩٩٠. ولا يقل عدد الدول الأطراف في الاتفاقية في الوقت الراهن عن ١٤٩ دولة، بالإضافة إلى حوالي ٢٠ دولة أخرى وقعت على الاتفاقية، مما يعد مؤشراً على أنها تعمم التصديق عليها. ومن ثم فإن التصديق الدولي الكامل على الاتفاقية بات قاب قوسين أو أدنى.

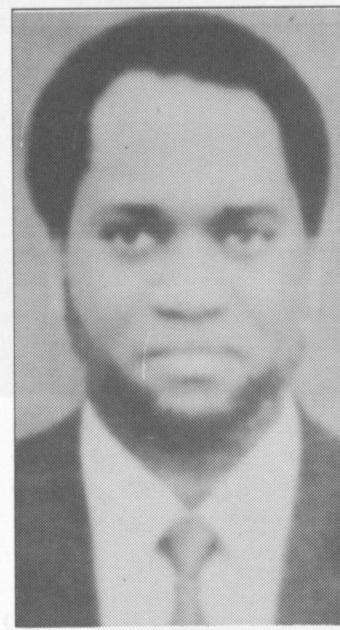
ولاحظ أن الاتفاقية لا تنص على أي تفرقة أو تمييز ما بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة، والحقوق المدنية والسياسية، من جهة أخرى، ولا تقدم بعضها على بعض. وقد سررت هذه الحقائق عندما التقى قادة دول العالم في مؤتمر وقد بدأ سريان الاتفاقية بعد أقل

تقرير شاهد عيان عن الانقلاب وعواقبه

وافتهم يوم أو يومين. وانتقاماً من قاموا بالانقلاب وأعدموه الرئيس نداداي وغيره من المسؤولين، شن أفراد الجماعة العرقية التي تشكلأغلبية السكان ويستوي إليها رئيس الجمهورية القتيل، وهي طائفة هوتو، هجوماً على أبناء القرى من طائفة توسي وقتلوا بضمهم. وفي الأيام التالية لذلك قام رجال الجيش الذي يتكون معظمهم من التوسي بقتل الكثيرين من طائفة هوتو أو بمساعدة المدنيين من طائفة توسي على قتلهم، إما دفاعاً عن النفس أو ثاراً منهم. وقد لقي المدنيون من الموتو حتفهم في بوجمبورا وفي الأقاليم على حد سواء، بل لقد قُتل ما لا يقل عن ١٠ أشخاص من طائفة هوتو في اليوم التالي للانقلاب، برصاص الشرطة التي كانت تحاول تفريغ مظاهرة سلمية في بوجمبورا.

وعاد إلى الظهور من نجا من أعضاء الحكومة، وشكلوا حكومة جديدة، وأصرروا على عدم العفو عن المسؤولين عن الانقلاب وعن مقتل الرئيس وغيره من المسؤولين - وهو المطلب الذي تقدم به زعاء الانقلاب - وصمموا على تقديمهم للمحاكمة.

وكان قتل المدنيين، وخصوصاً الموتو، مازال مستمراً حتى شهر نوفمبر/تشرين الثاني على أيدي قوات الأمن. وقد حثت منظمة العفو الدولية الحكومة على اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لوضع حد للعنف، والشرع في تحقيق مستقل في الاتهامات الأخيرة لحقوق الإنسان، وتقديم مرتكبيها إلى ساحة العدالة.



رئيس بوروندى الراحل ملشيو نداداي، الذي قُتل عمداً

تشكيل ما يسمى بـ «المجلس الوطني للإنقاذ» بقيادة أحد الوزراء في الحكومة السابقة. وعلم في اليوم التالي أن الرئيس ملشيو نداداي الذي كان يرأس الحكومة التي فازت في الانتخابات العامة في يونيو/حزيران بأغلبية كبيرة، قد قُتل عمداً في ثكنات الكتيبة الخادية عشرة، هو والميدى من الوزراء ورئيس المجلس الوطني ونائبه.

ويقول غودفري: «وقد سببت لنا هذه الإعدامات خارج نطاق القضاء حرناً بالغاً، زاد منه أنا كتنا قد أجرينا مباحثات مع القتلى من المسؤولين الحكوميين قبل

وقعت محاولة انقلاب دامية وأحداث مثيرة في بوروندى في الساعات الأولى من يوم ٢١ أكتوبر/تشرين الأول، وقد شهدتها غودفري يادوهانقا، الباحث في منظمة العفو الدولية، وفرانكا شوت، الرئيس السابقة للجنة التنفيذية الدولية بالمنظمة، إذ كانوا في زيارة رسمية من زيارات المنظمة إلى ذلك البلد، وكان يقمن في فندق نوفوتيل، في وسط العاصمة بوجمبورا، بالقرب من القصر الجمهورى.

ويقول غودفري: «كانت الساعة الثانية صباحاً تقريباً عندما سمعت أصوات طلقات نارية ودوبي انفجارات أيقظتني من نومي. وبعد أن أقفت من نومي تماماً أدركت دون شك أن محاولة انقلاب تتس بالمعنى قد بدأت، ولو أتي لم أستطع أن أعرف ما وراءها».

وشاهد غودفري من نافذة الفندق تحركات الجنود في الشارع الذي يطل عليه، ورأى ما بين الثانية والنصف الثالثة صباحاً جنوداً يرتدون قبعات حمراء يقيمون حاجزاً في شارع بولفار دي لوبرونا المتوج إلى القصر الجمهورى.

وفي اليوم التالي أن الرئيس ملشيو نداداي الذي كان يرأس الحكومة التي فازت في الانتخابات العامة في يونيو/حزيران بأغلبية كبيرة، قد قُتل عمداً في ثكنات الكتيبة الخادية عشرة، هو والميدى حول القصر الجمهورى.

وفي السادسة أو السابعة صباحاً كان الجنود يحرسون النقاط الاستراتيجية في المدينة. وسمع غودفري في مساء ذلك اليوم بما ذكره راديو بوروندى يفيد بأنه قد تم

قسبي يصف حوادث إطلاق النار خارج الكنيسة

تلقت منظمة العفو الدولية الخطاب التالي من قسبي شهد مقتل أنطوان إزميري - أحد مؤيدي الرئيس المخلوع جان بيرناند أريستيد - يوم ١١ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣ أثناء القداس الذي أقيم بمناسبة مرور خمس سنوات على الاعتداء الذي تعرض له الرئيس أريستيد:

«بينا نحن في كنيسة القلب المقدس ترامت إلى أسماعنا أصوات تقول متعددة (سوف تحملون مسؤولية الدماء التي سوف تراق اليوم أيها الشيوعيون!) .. ومن خلال الباب .. رأينا شاحنة عسكرية تمر من أمامنا .. ثم اقتحم الكنيسة عدد من الأشخاص».

«كان أحدهم يرتدي قميصاً أحمر ويمسك مسدساً في يده. وبعد أن وضع

مسدسه في حزمه انطلق بسرعه ونشاط في الممر الأوسط، مع ثلاثة رجال أو أربعة. ومن ثم تفرق المصلون، وأخنووا يهرون في جميع الاتجاهات هرباً من هؤلاء، بينما تسمّرنا نحن في أماكننا ..»

«وبعد ذلك أخرج الرجل مسدسه وقال: (أياكم إزميري ؟ ...) فأشار الملحق الواقع على يمينه إلى إزميري .. ثم اتجه إليه، ووضع فوهه مسدسه على جانب رأس أنطوان إزميري ليرغمه على الخروج ...»

«ونظرت من الباب الجانبي فإذا اللحقين [وهم المسلمين الذين تستعين بهم قوات الأمن] يصررون بعصيهم الأشخاص الذين كانوا يحاولون الهرب ... وبعد ذلك سمعنا طلقات نارية ... جاء على إثرها قسبي الأبرشية ليعلن أن جهة أنطوان إزميري ملقاة في الطريق. وخرجنا لنجد الجثة ملقاة على بعد بضعة أقدام من الكنيسة. وعلى بعد ٤٠ متراً تقريباً كان يرقد رجل آخر بعد أن لقي حتفه بنفس الأسلوب، أي بطلقة نارية خلف أذنه ... وكانت الجثتان ماتتانا دافتلين، وحوهما بحيرة شاسعة من الدماء. وظللت في مكانى مع قسبي آخر تتلو الصلوات للقتيلين. لم يكن أحد يتصور أن تبلغ الجرأة باللحقين حد قتل أنطوان إزميري علينا بهذه الصورة. كنا نظن أنهم أتوا لإلقاء القبض عليه مثلما فعلوا عدة مرات من قبل».

«وقد عُثر على ١٢ جثة في شتى أنحاء مدينة (بور أو برنس) ذلك اليوم. كان المحقون هم حكام البلد. «تأمل الأيا يتأخر المجتمع الدولي في مساعدتنا على وضع حد لهذه الحالة المفجعة من انعدام الأمن، إذ لا يعر يوم إلا وبعشر على جثث للقتلى في شتى أنحاء البلاد».

«وقد دعت منظمة العفو الدولية إلى التوقف فوراً عن اتهام حقوق الإنسان في هايتى، وحثت السلطات على تقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة».

الصومال

قوات الأمم المتحدة تطلق سراح السجناء الصوماليين

وكانت قوات اللواء عيديد بصفة خاصة مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد أفراد العشائر أو القبائل التي تعارضها، إلى جانب القتل العمد والتعمسي للصوماليين الذين اشتهرت في تجسيهم لحساب الأمم المتحدة، وسوء معاملة اثنين من أسرى الحرب. كما قامت القوات الموالية للواء عيديد بقتل أربعة صحفيين أجانب في يوليو/تموز، ومثلت بجثث الجنود الأميركيين الذين قُتلوا في الثالث من أكتوبر/تشرين الأول. وقد دعت منظمة العفو الدولية قوات الأمم المتحدة في الصومال، وكذلك الجماعات الصومالية المسلحة، إلى إعطاء أولوية قصوى لحقوق الإنسان في الصومال، وإلى أن تضمن، بصفة خاصة، المراقبة الكاملة من جانب قواتها لحقوق الإنسان والالتزامات التي يفرضها القانون الإنساني.

وارتكبت بعض من الجماعات الصومالية المسلحة انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان على نطاق واسع، التي يمثل اتهاماً لحقوق الإنسان والالتزامات التي يفرضها القانون الإنساني.

وقال متتحدث باسم الأمم المتحدة إنهم كانوا في «الاحتجاز الاحتياطي» لأسباب تتعلق بالأمن. وقد علقت منظمة العفو الدولية على ذلك قائلة إن ذلك يشكل

تصاعد العنف السياسي في الجزائر

ارتفاع عدد حالات القتل لأسباب سياسية في الجزائر في عام ١٩٩٣ بصورة تبعث على الفزع، بعد مد العمل بحالة الطوارئ إلى أجل غير مسمى في فبراير/شباط.

وكانت المصادرات المسلحة بين قوات الأمن وجماعات المعارضة تقع بصورة شبه يومية على امتداد العام، فقتل ما لا يقل عن ٥٥٠ من زعمائهم من الإسلاميين المتشددين، ومن المحتمل أن بعضهم قد أُعدم خارج نطاق القضاء إلى جانب مقتل ما يزيد على ١٤٠ من رجال الشرطة وقوات الأمن.

وفي نفس الوقت تعرض المدنيون بصورة متزايدة للاختطاف والقتل العمد، وذلك فيما يدو على أيدي الإسلاميين المتشددين المسلمين. في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول قُتل جيلالي بلخشير، وهو طبيب أطفال في الثانية والخمسين من عمره ومن دعاة حقوق الإنسان، إثر إصابته بطلق ناري. وكان من بين ما يزيد على ١٤٠ من المدنيين - منهم الصحفيون وأعضاء السلطة القضائية والمجالس المحلية - من قتلو، فيما يدو، بسبب معارضتهم العلنية للأصولية الإسلامية، أو بسبب تأييدهم المزعوم للسلطات الحكومية وهي التي يطعن زعاء الجماعات الإسلامية المعارضة في شرعيتها بشدة. واتسع نطاق الضحايا في سبتمبر/أيلول ليشمل الأجانب المقيمين والعاملين في الجزائر. في حادثتين منفصلتين اخْتُطفَ خمسة من الأجانب المدنيين ثم قُتلو عدداً يينا اخْتُطف ثلاثة آخرون في أكتوبر/تشرين الأول، ثم أُفرج عنهم دون أن يمسهم سوء.

وقد راح ضحية العنف السياسي في الجزائر ما يزيد على ٦٠٠ شخص، منذ إلغاء الجولة الثانية من الانتخابات العامة في يناير/كانون الثاني ١٩٩٢. وقد دعت منظمة العفو الدولية السلطات الجزائرية إلى المراقبة الإجراءات الكفيلة بمنع قوات الأمن من ارتکاب انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدام خارج نطاق القضاء، كما أدانت ما تقوم به جماعات المعارضة من اعتقال الرهائن وقتل المدنيين عدداً.



هؤلاء هم أطفال مسرح (садه) (الحزين) في الفلبين، الذين قدموا مسرحية بعنوان وأين والدي؟، في شتي أنحاء أوروبا، وفي الأمانة التولية لمنظمة العفو الدولية منذ فترة قصيرة، وهي تناول موضوع فقد أحد الأقارب من «احتقاره» قسراً. وقد شهدت الفلبين ١٥٩٤ حالة من حالات «الاعتداء» القسري أو غير الطوعي حتى الآن.

روسيا

حالات الضرب والترحيل في أعقاب إعلان الطوارئ

أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء أمثل هذه المزاعم التي تشير إلى أن سوء معاملة المعتقلين في حجز الشرطة يجري بصورة منتظمة وعلى نطاق واسع.

كما اقترنت حالة الطوارئ بفرض قيود شديدة على إصدار تصاريح الإقامة في موسكو، وطرد من المدينة ما يقرب من ١٠ ألف شخص لا يحملون مثل هذه المستندات. وكان من بين الذين قيل إنهم طُردوا لا جثون يواجهون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في أوطنهم الأصلي. وادعى لاجئون آخرون أن ضباط الشرطة كانوا يتركون أن ضباط الشرطة كانوا يترونهم ويتعذرون منهم مبالغ مالية باهظة حتى لا يقوموا بطردهم لعدم حصولهم على تصاريح إقامة، رغم تصر ذلك بحسب فرات التاخير في النظر في طلبات اللجوء السياسي المقدمة منهم.

وقد أعربت منظمة العفو ماراً عن قلقها إزاء مزاعم سوء المعاملة، وحتى المسؤولين على التحقيق وإحالة الجنحة إلى ساحة العدالة. كما حثت المسؤولين على التحقيق في جميع هذه البلاغات بسرعة وبروح العدالة، وإعلان نتائج التحقيق وإحالة الجنحة إلى ساحة العدالة. كما حثت المنظمة السلطات على التأكيد من عدم إعادة طالي اللجوء السياسي إلى بلدان قد يواجهون فيها انتهاكات حقوق الإنسان، وعدم المساس بمحققهم في أن تُنظر حالاتهم بدقة وسرعة طبقاً للمعايير الدولية الخاصة بحماية اللاجئين.

أمل جديد للسجناء الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام

يعيش كثير من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في بعض بلدان البحر الكاريبي على أمل النجا من الموت بعد القرار الخامس الذي أصدرته اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص بلندن في نوفمبر/تشرين الثاني.

وتعتبر هذه اللجنة أعلى محكمة استئناف لعدد من بلدان البحر الكاريبي، وقد قررت تحيف حكم الإعدام الصادر على سجين في جامايكا إلى السجن المؤبد، وقضت بأن الاعتقال فرات طبولة الذي يرزح فيه المحكوم عليهم بالإعدام في جامايكا - من قصوا أكثر من خمس سنوات بعد صدور الحكم في انتظار تنفيذه - يعتبر معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. وكان السجينان قد قضيا ١٤ عاماً في انتظار تنفيذ حكم الإعدام.

وكان أربعة سجناء من المحكوم عليهم بالإعدام قد قتلوا رمياً بالرصاص على أيدي حراس سجن سانت كاترين الإقليمي بالقرب من كنفستون، في نهاية أكتوبر/تشرين الأول، وكان يمكن أن يستفيد اثنان منهم من حكم اللجنة القضائية المذكورة بتخفيف أحكام الإعدام الصادرة عليهما، وكانت منظمة العفو الدولية قد تلقت منذ عهد قريب خطاباً من مصدر في جامايكا يتضمن قائمة من ٢٦ سجيناً، من بينهم اثنان من هؤلاء الأربع، وذكر المصدر أنه يخشون انتقام الحراس منهم بسبب شكوكهم من سوء معاملتهم إياباً. وتندعو منظمة العفو الدولية حكومة جامايكا إلى إجراء تحقيق كامل ومحاسبة كل من قاتل هؤلاء الأربع، وتحقيق في شكاوى سوء المعاملة، والتهديدات التي زعم نزلاء السجن أنها وجهت إليهم في الشهور الأخيرة.

AMNESTY
INTERNATIONAL

Actions demand to critics based after claim

AMNISTIA
INTERNACIONAL

Criticas demandadas a los criticados basadas en la reclamación

AMNESTY
INTERNATIONAL

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل اليكم الآباء حول العالم، وبواطن قل منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي ترسم بالدقابة والاستقصاء. ويمكن الحصول على النشرة الإخبارية من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).